

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٢٠٢

الأربعاء، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيتشوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيدة بيرسيغال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد بلس
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي - أه
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد غالفيث
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوкас
	ليتوانيا	السيدة موروكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/403)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1443401 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/403)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالتبابة عن مجلس الأمن، أرحب بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/403 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن في أعقاب نشر تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/403). جاء نشر التقرير في وقت عانت فيه مالي من صدمات عنيفة هزت البلد، كما زعزعت العملية السياسية الهشة أصلاً. أعقب هذه الموجة الجديدة من العنف، التي قدم الممثل الخاص للأمين العام بالفعل تقريراً عنها إلى المجلس، وقوع هجوم انتحاري

استهدف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في ١١ حزيران/يونيه، بمنطقة أغويلوك، قتل فيه أربعة من جنودنا وجرح ستة آخرون، مما يدل مرة أخرى على الحالة الأمنية غير المستقرة في مالي. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم مرة أخرى بخالص التعازي إلى أسر أولئك الأفراد من حفظة السلام، وإلى الحكومة والشعب التشاديين، متمنياً للجرحى عاجل الشفاء.

(تكلم بالإنكليزية)

على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي والسلطات المالية خلال العام الماضي، فإن القتال المأساوي في كيدال وعواقبه، فضلاً عن انعدام الأمن العام الناجم عن استمرار وجود الجماعات الإرهابية في مختلف أنحاء شمال مالي، كل ذلك يوضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل تحقيق الاستقرار الدائم في ذلك البلد. يجب أن يكون القيام بعملية سياسية ناجحة هو حجر الزاوية لذلك الاستقرار. وتظل جميع جوانب تحقيق الاستقرار في مالي، بما في ذلك استعادة سلطة الدولة، وإعادة إحلال الأمن وحماية المدنيين، مرهونة بالاحتتام الناجح لمبادرات السلام بين الحكومة المالية والجماعات المسلحة الشمالية في إطار اتفاق واغادوغو. لا يمكن للحالة الراهنة أن تستمر. وإحراز تقدم في العملية السياسية أمر ملح، ووقت إجراء مبادرات السلام هو الآن.

وعقب بداية واعدة مع التوقيع على الاتفاق المبدئي اليوم منذ عام مضى، لم تحقق الحكومة والجماعات المسلحة تقدماً يذكر نحو إجراء حوار موضوعي وحقيقي. وأعتقد أنه من الإنصاف القول بأن عدم إحراز تقدم في العملية السياسية أدى إلى التدهور الحاد في الحالة الأمنية في كيدال، حيث وقعت مواجهة عسكرية بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة أسفرت عن خسائر فادحة، وانسحاب غير منظم للقوات المالية من كيدال ومن جزء كبير من الشمال الشرقي

مع الحكومة لمعالجة المسائل الأساسية في أصل النزاع من خلال الحوار. والممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بطبيعة الحال، على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور رئيسي في تشجيع الشروع في محادثات السلام بأسرع ما يمكن. ولكن في نهاية المطاف، يتوقف الأمر على تقييد الأطراف في مالي بالتزاماتها، وموافقتها على الشروع في إجراء محادثات السلام. وأود أن أقول مرة أخرى إن عليها أن تفعل ذلك فوراً.

وأود الآن أن أنتقل إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وولايتها، التي سيجري المجلس مداولات بشأنها خلال الأسابيع المقبلة. تمر بعثة الأمم المتحدة الآن في مرحلة متقدمة من مراحل النشر ومن المقرر أن يصل عدد موظفيها المدنيين، بحلول نهاية هذا الشهر، إلى ٧٠ في المائة من القوام المتوخى، و ٧٧ في المائة من قوتها العسكرية، و ٨٣ في المائة من قوامها من أفراد الشرطة. وتم الحصول على جميع القدرات العسكرية وقدرات الشرطة المأذون بها الخاصة ببعثة الأمم المتحدة، ولكن لا تزال مشكلة المرافق والطائرات العمودية المسلحة قائمة. بيد أن نشرها الفعلي لا يزال يشهد التأخير. ويوجد نحو ٩٠ في المائة من الأصول العسكرية للبعثة بالفعل في الشمال.

وشرعت إدارتي في إجراء استعراض استراتيجي للبعثة في وقت سابق من هذا العام، سعياً إلى اختبار افتراضات التخطيط الأصلية ليستنير المجلس في مناقشته بشأن المضي قدماً. وكما يبين الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٩ حزيران/يونيه، فنحن بصدد صياغة العديد من التوصيات الرئيسية وهي، أولاً، التأكيد من جديد على الأهمية المحورية للعملية السياسية وإعادة صياغة الدور السياسي للبعثة وإعادة صياغته؛ ثانياً، وضع رؤية مشتركة بشأن طريقة المضي قدماً بين البعثة والسلطات المالية؛ ثالثاً، الحفاظ على الحد الأقصى من القوات

من البلد. وأدين الفظائع التي ارتكبت في سياق هذه الأعمال العدائية. وتحكم الآن الجماعات المسلحة سيطرتها الفعلية العسكرية، وإلى حد ما، سيطرتها الإدارية على كيدال وعلى المدن الشمالية الأخرى، مما يشكل انتهاكاً لاتفاق واغادوغو. يجب أن تفهم الجماعات المسلحة أن وجود إدارة موازية أو منافسة يتنافى مع روح ونص اتفاق واغادوغو، ومع هدف المجلس المتمثل في إرساء السلام وتحقيق الاستقرار في مالي على المدى البعيد. هذه الأحداث - جنباً إلى جنب مع تكرار الهجمات باستخدام أجهزة تفجيرية يدوية الصنع وحوادث إطلاق النيران غير المباشرة الموجهة ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والقوات المالية وعملية سيرفال الفرنسية - تجسد التدهور الخطير في الحالة الأمنية منذ التحسن الأولي الذي شهدناه في ٢٠١٣، وكان لها تأثير متواصل على الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية.

وأمامنا الآن فرصة ضئيلة. ويفضل المساعي الحميدة المشتركة التي بذلها كل من الرئيس ولد عبد العزيز رئيس موريتانيا، والممثل الخاص للأمين العام السيد كوندوزو، تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٣ أيار/مايو بهدف إنهاء الأعمال العدائية في كيدال. واتفق على طرائق تنفيذ ذلك الاتفاق في غاو في ١٣ حزيران/يونيه تحت إشراف قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ورئيس لجنة الأمن التقنية المشتركة التي، كما يعلم أعضاء المجلس، هي هيئة إدارة وقف إطلاق النار المنشأة بموجب اتفاق واغادوغو في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويعيد وقف إطلاق النار إلزام الأطراف بالاتفاق المبدئي ويمثل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

كذلك، أوضح اجتماع الجماعات المسلحة تحت رعاية الجزائر أوائل حزيران/يونيه استعدادها للدخول في مفاوضات

لكنني، أحث الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم أصول إضافية أو التي تقدم الدعم الثنائي لتعزيز قدرات البلدان المساهمة بقوات على الوفاء بهذه التعهدات في أقرب وقت ممكن.
(تكلم بالفرنسية)

إن التزام مجلس الأمن السياسي المتواصل أمر ضروري للنجاح في تحقيق الاستقرار في مالي. وعلاوة على ذلك، فإن الشركاء الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية بحاجة إلى اتباع نهج متسق من أجل إحراز تقدم في المجالات الأساسية لتحقيق الاستقرار في البلد، مثل الحوكمة وإصلاح القطاع الأمني. كما سيكون أمرا لا غنى عنه للتنفيذ الكامل والناجح لولاية البعثة. نعتمد الآن أكثر من أي وقت مضى على دعم وتعاون جميع الشركاء، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي وجميع أصدقاء مالي، من أجل تحقيق هدف مشترك بين الجميع، وفي المقام الأول هدف شعب مالي، لتحقيق السلام الدائم والعادل والشامل الذي سيمكن البلد من التركيز على الأولوية العليا ألا وهي التنمية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل مالي

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لرؤية بلدكم العظيم، الاتحاد الروسي، يترأس أعمال مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه.

وأقدم أحر التهاني إلى جمهورية كوريا على قيادتها المتميزة لأعمال المجلس الشهر الماضي.

وأرحب بعقد جلسة اليوم المكرسة للنظر في تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وأفراد الشرطة مع توسيع نطاق وجود البعثة وقدرتها على التنقل في الشمال كجزء من الاستراتيجية المتكاملة لتحقيق الاستقرار؛ رابعا، إضافة المهام أو توضيحها، مثل تقديم الدعم من أجل الإيواء المؤقت، والانتخابات المحلية، والإصلاح الانتخابي، والعدالة الانتقالية، والقضاء العسكري، وبناء القدرات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، فضلا عن تعزيز الدعم المقدم إلى القوات في مالي، بما يتسق مع سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان

وأبرزت الأحداث الأخيرة أهمية النتيجة الأساسية التي خلص إليها الاستعراض الاستراتيجي المتمثلة في أن بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار لا يمكن فصلهما عن العملية السياسية، التي بالتالي تظل الأولوية العليا. كما تتطلب توثيق الشراكة بين الحكومة والبعثة على أساس الفهم المشترك لولاية البعثة، وأدوار كل شريك.

سيطلب منا تركيز البعثة على الشمال معالجة القيود الحقيقية والشديدة المفروضة على الأمن وتقديم الدعم. وتقوم الحاجة إلى تطوير تنقيح أنماط انتشار البعثة وخطة نشر الأفراد النظاميين والمدنيين وينبغي على البعثة أن تبذل في كيفية توشي اللامركزية، بما في ذلك من خلال استخدام أدوات من قبيل الدوريات البعيدة المدى.

ولكي تنفذ البعثة ولايتها، يجب أن تكون في وضع يمكنها من تحديد الأخطار التي تطال المدنيين في مالي وموظفي الأمم المتحدة والأصول والتخفيف منها وردعها. ولا بد أن تستفيد البعثة إلى أقصى حد من قدراتها من أجل تأكيد حضورها خارج قواعد عملها. وفي هذا الصدد، أود أن أعتنم هذه الفرصة لإطلاع المجلس على عزمنا على نشر المنظومات الجوية الذاتية التشغيل من أجل تعزيز الوعي بحالة البعثة وقدرتها على حماية المدنيين، وأفرادها. ونحن سعداء بوصول الطائرات العمودية في مسرح العمليات القادرة على دعم الدوريات البعيدة المدى والاضطلاع بإجراءات ردع فوق منطقة مترامية الأطراف.

الذين يفرضون التهديدات جعل الإرهابيين يدخلون في اتفاقات مع أطراف فاعلة أخرى ترتكب جرائم في منطقة الساحل. كما أنهم يعقدون موائيق مع المتمردين. وكان ذلك واضحا في الاعتداء على القوات المسلحة المالية في ١٧ أيار/مايو في كيدال. والأدلة الأولية توضح أن عمليات القتل المرتكبة ضد مسؤولي الدولة في كيدال تحمل بصمات الجماعات والمنظمات الإرهابية.

ولأنّ "انتصارات السلام لا تقلّ شهرة عن انتصارات الحرب"، فقد اخترنا السلام. وعلى الرغم من الأعمال البربرية التي يعجز عنها الوصف والتي عانىها - وهي أعمال أداها المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعدة شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف - فإن حكومة مالي مدفوعة أكثر من أي وقت آخر بشاغل دائم من أجل مصالحة الماليين مع الماليين. ولتلك الغاية، تضع مالي جميع مواردها وراء هبة أفضل الظروف للمصالحة الوطنية، واستعادة الوئام الاجتماعي وتوطيد الوحدة الوطنية.

ومن هذا المنطلق، لم يتردد فخامة رئيس الجمهورية إبراهيم بوبكر كيتا، لحظة واحدة، وأمر القوات المسلحة المالية بمراجعة وقف لإطلاق النار في ٢١ أيار/مايو، عندما طالب الأمين العام بذلك. وهذه الإيماءة الاسترضائية سّرت إلى حدّ كبير توقيع اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ في ٢٣ أيار/مايو بين حكومة مالي والحركات والجماعات المسلحة، بإشراف فخامة السيد محمد ولد عبد العزيز، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية ورئيس الاتحاد الأفريقي. وإننا نرحب هنا بقيادته القوية في مكافحة الإرهاب وبرغبته في جعل منطقة الساحل منطقة سلام وأمن وتنمية ورفاهية اجتماعية مشتركة.

ومنذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، الذي تمّ التوصل إليه بفضل مشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لم تتوقف حكومة مالي عن دعوة الجماعات والحركات المسلحة إلى إبداء حُسن النية والمشاركة في مسيرة الحوار.

ليست مصادفة أن يجري اليوم عرض التقرير قيد النظر (S/2014/403)، في الذكرى السنوية الأولى لتوقيع اتفاق واغادوغو الأولي بشأن الانتخابات الرئاسية ومحادثات السلام الشاملة للجميع في مالي. ويبدو لنا هذا بشير خبير على الرغم من التدهور المفاجئ في الحالة الأمنية في شمال بلدنا، عقب الهجمات التي استهدفت القوات المسلحة المالية أثناء تأدية مهمتها لتوفير الأمن للزيارة التي قام بها رئيس وزراء مالي إلى كيدال في ١٧ أيار/مايو.

ففي ذلك اليوم، قرّرت الجماعات المتمردة المالية، مدعومة بغوغاء من الإرهابيين، الاعتداء على وفد رئيس الوزراء والقوات المسلحة المالية التي تحميه داخل محافظة كيدال. قتلت هذه الجماعات المسلحة المختلطة جنودا وأعدمت بدم بارد حكام محافظات مدينيونواهم، لأنهم ببساطة يرمزون إلى مقومات السيادة المالية في منطقة كيدال. كما أنهم اختطفوا عدة مدنيين قبل إطلاق سراحهم بعد بضعة أيام تحت ضغوط من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وهم إذ فعلوا ذلك، انتهكوا على الأقلّ متعمّدين الاتفاق الأولي وارتكبوا انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.

إنّ جمهورية مالي ترحب بالدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما عبّر بيان مجلس الأمن المؤرخ في ٢٠ أيار/مايو، والبيان الختامي لمؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عُقد في ٣١ أيار/مايو، والذي أدان الاعتداء على القوات المسلحة المالية في ١٧ أيار/مايو، وأكد مجددا الحاجة إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية والشكل العلماني والجمهوري للحكومة.

وقد أكّد أيضا رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنّ التهديدات الأمنية التي واجهتها مالي في عام ٢٠١٢ لا تزال موجودة. ومزيح أولئك

ومالي على استعداد للنظر مع أصدقائها وشركائها والعديد من الداعمين في أية آلية للخروج من الأزمة بفعالية وكفاءة، دعماً لجهودها. وفي هذا السياق، تعهدت الجزائر، التي نوجّه إليها التحية، بناءً على طلب رئيس مالي، بإجراء مشاورات استكشافية بين جميع الجماعات والحركات المسلحة في الشمال لإعداد برنامج عام يشكل وثيقة أساسية، بين أشياء أخرى، لإجراء محادثات شاملة للجميع بين الماليين، من المقرر إجراؤها في الأيام المقبلة. وقد أكدت حكومة مالي ثقتها في الجزائر وطلبت منها مواصلة جهودها بحيث تفضي المحادثات إلى اتفاق شامل ونهائي في أقرب وقت ممكن.

وشمل جزء من هذا التعهد عقد الاجتماع التنسيقي الثالث لعملية الحوار الشامل للجميع بين الماليين، في الجزائر في ١٦ حزيران/يونيه، بمشاركة وزراء الخارجية ورؤساء وفود الجزائر، مالي، موريتانيا، تشاد، النيجر، وبوركينا فاسو، فضلاً عن الممثل الخاص للأمين العام - صديقنا ألفرد كويندرز، الموجود هنا، والذي أحياه على مشاركته النشطة ومساهمته المتميزة في الاجتماع - والرئيس البوروندي السابق بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، الجالس بجوار السيد كويندرز.

لقد رحب المشاركون في الاجتماع بالتقدم المحرز برعاية الجزائر في تهيئة الظروف المواتية للحوار الشامل للجميع بين الماليين، ولاحظوا تقارب الأفكار الواسع بشأن المبادئ التوجيهية للنهج المتفق عليه. كما لاحظوا أن الاستنتاجات التي توصلت إليها ستُجمعات وحركات مسلحة في شمال مالي - في ٩ و ١٤ حزيران/يونيه، فضلاً عن تلك التي اعتمدها الاجتماع الرابع للجنة الاستراتيجية الجزائرية - المالية في الجزائر في ١٥ حزيران/يونيه - تتيح فرصة واعدة يتعين استغلالها بدون إبطاء، بغية إشراك أصحاب المصلحة في مسار الحوار الشامل للجميع بين الماليين.

ولكي يجسّد الرئيس كيتا عزمه على حلّ مسألة الحالة في شمال مالي سلمياً، قرّر تعيين رئيس الوزراء السابق موديو كيتا ممثلاً سامياً من أجل الحوار الشامل للجميع بين الماليين. وولايته المحددة هي تهيئة وإدامة جوٍّ من الثقة بين جميع الأطراف المشاركة في الحوار وتيسير تبادل الآراء والمساهمة في تقارب الأفكار لما فيه مصالح شعب مالي. وهو مفوضٌ باتخاذ أية مبادرة تُفضي إلى إبرام اتفاق سلام شامل ونهائي.

وقد أجرى الممثل السامي كجزء من ولايته اتصالات في واغادوغو ونواكشوط مع كل المجموعات والجماعات المتحاربة المسلحة المتحالفة ضد حكومة مالي، لإظهار العزم الحاسم لدى الرئيس والحكومة على إيلاء الأولوية للحوار بشأن الأسلحة، وعدم ادّخار أيّ جهد لتهيئة أفضل الظروف لإبرام اتفاق سلام شامل ونهائي بشأن الأزمة في شمال مالي.

وحتّى الممثل السامي أيضاً الجماعات والحركات المسلحة على إعادة تأكيد التزامها باتفاق واغادوغو الأولي، وهذا ما وافقوا على القيام به. وهو حالياً يواصل عملية إجراء الاتصالات مع حكومة مالي والأطراف الوطنية والإقليمية والدولية الفعالة الأخرى المشاركة في العملية السلمية. وهو يعمل بالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام والمبعوثين الخاصين الآخرين للمنظمات الإقليمية. وعلى صعيد لجنة تقصي الحقائق والعدالة والمصالحة، التي أنشأها في آذار/مارس ٢٠١٣ رئيس المرحلة الانتقالية بموجب المادة ٢١ من اتفاق واغادوغو، اعتمدت الجمعية الوطنية القانون المتعلق بإنشائها في آذار/مارس الماضي. وبانتظار تعيين أعضائها، يعمل وزير المصالحة الوطنية على ذلك بنشاط.

ومن نافلة القول إنّ هاتين الآيتين - الممثل السامي واللجنة - يكمل ويعزز بعضهما البعض. وأولاهما تعمل على إبرام اتفاق سلام شامل ونهائي؛ والأخيرة تعمل على مصالحة القلوب والعقول، وهي مهمة طويلة الأمد طبعاً.

أود الآن الإعراب عن توقعات حكومة جمهورية مالي في سياق تجديد ولاية البعثة.

فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في المناطق الشمالية من مالي، يود بلدي أن تتضمن ولاية البعثة مستقبلا بندا واضحا ينص على الانتشار السريع للبعثة خارج المراكز السكانية الشمالية الرئيسية، لا سيما حول القرى والأراضي البدوية. ويتميز هذا الاقتراح بأنه يأخذ بعين الاعتبار نمط حياة البدو الرحل في الشمال الذين يفضلون العيش خارج المدن الكبيرة. وسيملأ الفراغ الأمني الحاصل في المناطق "الرمادية" أو التي ينعدم فيها حكم القانون، والتي يكون سكانها الأكثر عرضة لتسلل الجماعات المسلحة التي لم توقع بعد على اتفاق واغادوغو والتي يمكن أن تكون مرتبطة بشبكات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا أو جماعة أنصار الدين، وغيرها من جماعات الاتجار بالمخدرات، مثلما حدث في عام ٢٠١٢.

ويود وفد بلدي أيضا توجيه انتباه المجلس إلى ضرورة أن يأذن بقيام القوات المسلحة المالي والبعثة بعمليات مشتركة من أجل التقييد الأمثل لحرية حركة الجماعات المسلحة التي لم توقع على اتفاق واغادوغو والتي قد تكون على صلة بالإرهابيين وتجار المخدرات. وبالمثل، تسعى مالي للحصول على دعم البعثة من أجل تسريع عملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك لعزل ونزع سلاح الجماعات المسلحة غير الموقعة والتي ترتبط بشبكات تسعى إلى القضاء على المكاسب الأمنية التي حققتها عملية سرفال والقوات المسلحة المالية والتشادية في شمال مالي.

وفي السياق نفسه، ترى مالي أنه سيكون من المستحسن إدراج العناصر التالية في القرار الذي سيتخذه المجلس مستقبلا بشأن البعثة: تقديم الدعم القوي للبعثة من أجل التنفيذ الصارم لوقف إطلاق النار بجميع عناصره والعودة إلى المواقع التي

وقد أكدوا أيضا أهمية وإلحاح إجراء المرحلة الأولى من الحوار المرتقب في الجزائر، بما ينسجم مع الجدول الزمني والطرائق المتفق عليها. أخيرا، أعرب المشاركون عن استعدادهم لتقديم الدعم والمساعدة لهذه الجهود بالانسجام مع الأهداف التي رسمها المجتمع الدولي نفسه في القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، والقرارات ذات الصلة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبنود اتفاق واغادوغو الهادف إلى الحفاظ على سلامة مالي الإقليمية وسيادتها وتوطيد وحدتها الوطنية.

في هذا السياق، تم الاتفاق مع الجزائر على احترام بعض المبادئ الأساسية في العملية. ويتمثل المبدأ الأول في الشمول. ويجب على جميع الشركاء الذين لديهم النفوذ والقدرات اللازمة الإسهام في العملية أو المشاركة فيها. ويتمثل المبدأ الثاني في الشفافية. فمن المتفق عليه أن من الضروري إطلاع جميع الشركاء المهتمين بالعملية، إلى أقصى حد ممكن، على عناصر المناقشة. ويتمثل المبدأ الثالث في ضرورة التنسيق والاتساق بين جميع المبادرات المتخذة فيما يخص مالي وضمان معالجة تلك المبادرات ككل وإيجاد آلية لمواءمة الجهود التي بدأت في الجزائر العاصمة مع الحاجة إلى تعزيز إسهام الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، والتي نأمل أن تحافظ على دورها المحوري في هذه العملية.

وتتفق حكومة جمهورية مالي مع مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أنه من أجل مساعدة بلدنا في استعادة سيادته على إقليمه الوطني بأكمله، بما في ذلك كيدال، ينبغي لمجلس الأمن تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة وتزويدها بالوسائل والموظفين لكي تقوم بشكل صحيح بمهمتها المتمثلة في ضمان تنفيذ اتفاق واغادوغو المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، فإننا نأسف لأن البعثة ليس لديها حتى الآن، بعد مرور عام على إنشائها ونشرها في سياق متقلب بوجه خاص، القوات أو الموارد اللازمة للوفاء بولايتها كما يجب.

والإرهاب والتطرف العنيف في مالي. وعلاوة على ذلك، فإنني أعرب بالنيابة عن شعب وحكومة ورئيس جمهورية مالي، السيد إبراهيم بوبكر كيتا، عن امتناننا العميق للسلطات الفرنسية والتشادية والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي والبلدان المساهمة بقوات في البعثة. ونشيد بالبعثة وأفرادها، وخاصة الممثل الخاص السيد ألبرت جيرالد كويندرز، وكذلك جميع شركاء مالي على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، على دعمهم اللامحدود في ذروة الأزمة والاحتلال الإرهابي الذي عانينا منه خلال العام المنقضي. ونعرب عن امتناننا العميق لهم جميعاً.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

كانت خاضعة للسيطرة قبل ١٧ أيار/مايو، ومن أجل تنشيط وتفعيل آليات متابعة اتفاق واغادوغو ومن أجل إعادة إطلاق محادثات السلام؛ وتقديم البعثة دعمها القوي لتجميع ونزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة التي وقعت على اتفاق واغادوغو؛ ودعم البعثة لدولة مالي في استعادة إدارة المناطق الشمالية وتعميرها؛ وتقليص منطقة انتشار البعثة في الجنوب بدرجة كبيرة لصالح مناطق الشمال حيث توجد حاجة حقيقية وملحة إلى تحقيق الاستقرار والتعمير؛ ودعم البعثة والمجتمع الدولي للانتخابات المحلية والإقليمية القادمة؛ وإنشاء لجنة التحقيق الدولية المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ أيار/مايو؛ وتضمين القرار المتعلق بالبعثة نقطة مرجعية لرصد تنفيذ الولاية الجديدة.

وبالنيابة عن شعب وحكومة جمهورية مالي الممتنين، فإنني أنحني إجلالاً لذكرى جميع الجنود الشجعان والمدنيين الماليين وأصدقاء مالي الذين فقدوا حياتهم خلال الحرب ضد الظلامية